تأثير الودائع على الائتمان النقدي
دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٨

أ.م. آمنة بشير سعيد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
aminabasheer1973@yahoo.com

م.م. فرهاد ميكائيل طاهر
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك
farhad.taher@uod.ac

المستخلص:

تلعب الودائع دوراً كبيراً في تقدم وتوسع النشاط المصرفي، فزيادتها تعني زيادة في الاستثمار والادخار والائتمان النقدي، وهنا يهدف البحث الى بيان تأثير الودائع على الأئتمان النقدي لعدد من المصارف التجارية العاملة في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨ وذلك باستخدام التحليل المالي لمؤشر توظيف الودائع والتحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS) وجاءت نتائج البحث مطابقة للفرضية البديلة والتي مفادها وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للودائع على الائتمان النقدي، وتوصل البحث الى ان لحجم الودائع تاثير معنوي ذو دلالة احصائية على الائتمان النقدي لدى المصارف عينة البحث، أما أهم المقترحات فهي ضرورة قيام المصارف التجارية باتباع أساليب وسياسات جديدة وفعّالة لاعادة الثقة لدى أفراد المجتمع العراقي من ايداع أموالهم لديها والخروج من السياسة المحافظة في منح الائتمان وذلك لتحريك عجلة النمو الاقتصادي نحو التطور والازدهار.

الكلمات المفتاحية: الودائع المصرفية، الائتمان النقدي، المصارف التجارية، توظيف الاموال.

The Effect of Deposits on Cash Credit
An analytical study in a sample of private Iraqi commercial banks
For the period 2004-2018

Assist. Prof. Amina Basheer Saeed
College of Administration and Economics
University of Duhok

Assist. Lecturer: Farhad Mikael Taher
College of Administration and Economics
University of Duhok

Abstract:

Deposits play a major role in the progress and growth of banking activity, which also increasing it means an increase in investment savings and cash credit. The research aims to demonstrate the effect of deposits on cash credit for a number of commercial banks operating in Iraq for the period of 2004-2018, by using the financial analysis of the deposit employment index and statistical analysis using the (SPSS) program. The research results fell in line with the alternative hypothesis according to which statistically significant deposits on cash credit have a significant effect. The most important suggestions are (the need for commercial banks to adopt new and effective methods and policies to restore confidence of members the Iraqi society by depositing their money with banks, and leave behind the conservative credit policy to turn the wheel of economic growth towards development and prosperity.

Keywords: Bank Deposits. Cash Credit. Commercial Banks. Investment of Funds.

المقدمة

تحظى الدراسات المتعلقة بالجهاز المصرفي بأهمية كبيرة في الوقت الحالي كونها تلعب دوراً كبيراً في تطوير النشاط الاقتصادي في البلد وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع، ومن المعروف ان الودائع تمثل المصدر الرئيسي في تمويل المصارف وتعزيز مكانتها من خلال زيادة قدرتها على منح الائتمان والتي من شأنها أن تزيد الاستثمار والادخار وبالتالي تزيد نشاط المصرف. إن تأثير الودائع على الائتمان النقدي في المصارف التجارية ينطوي على العديد من الجوانب والمحددات التي سيتم تناولها من خلال أربعة مباحث رئيسة، تناول الأول منهجية البحث، فيما تناول المبحث الثاني الاطار النظري والمفاهيمي للودائع والائتمان المصرفي، أما المبحث الثالث فتضمن (الجانب التطبيقي)، وأخيراً تناول المبحث الرابع أهم الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل اليها.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: من المعروف أن الودائع تعتبر المصدر الأساسي في تمويل المصرف وهو بالتالي يعمل على زيادة قدرة المصرف على الدفع وأبراء الذمم ومنح الائتمان النقدي لذلك جاءت مشكلة البحث على هيئة سؤال وبالشكل الآتي: هل أن للودائع تأثير معنوي ذو دلالة احصائية على الائتمان النقدي في المصارف التجارية عينة البحث؟

ثانياً. أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه الودائع في التأثير على النشاط المصرفي ككل، وعلى الائتمان النقدي بصورة خاصة متمثلاً في زيادة حجم الاصول لدى المصرف من جهة، وكأداة في تسوية المبادلات وأبراء الذمم من جهة أخرى وكلاهما يعمل على تقدم المصرف وتعزيز مكانته في المجتمع.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث الى بيان تأثير الودائع على الأئتمان النقدي لعدد من المصارف التجارية العراقية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

رابعاً. فرضية البحث: بناءاً على مشكلة البحث تم صياغة الفرضية على النحو الآتي: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لحجم الودائع في الائتمان المصرفي.

خامساً. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث من المصارف الأهلية العاملة في العراق وقد تم اختيار عينة قصدية تتكون من (٦) مصارف تجارية وهي (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الاهلي العراقي، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الخليج التجاري ومصرف سومر التجاري) وجاء اختيارها بسبب توفر معلوماتها المالية خلال فترة البحث.

سادساً. أبعاد البحث:

البعد الموضوعي : تحليل أثر الودائع المصرفية في الأئتمان المصرفي.

البعد المكاني: المصارف التجارية العاملة في العراق.

البعد الزماني: يغطي البحث المدة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠١٨.

سابعاً. مصادر البيانات: اعتمد البحث على مصدرين رئيسيين:

١. الجانب النظري وما توفره الأدبيات المعنية بالأئتمان والودائع المصرفية لبناء الإطار النظري للبحث من كتب وبحوث ودراسات.
٢. الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على القوائم المالية المعدة والمصدقة من قبل مراقبي الحسابات والمنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية العراقية خلال مدة البحث.

ثامناً. أساليب التحليل: اعتمد البحث على نوعين من أساليب التحليل وهما:

١. التحليل المالي لبيانات المصارف عينة البحث وذلك باستخدام مؤشر توظيف الودائع.
٢. التحليل الأحصائي للمؤشرات المالية وذلك باستخدام كل من الارتباط والانحدار البسيط.

المبحث الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للبحث

أولاً. مفهوم الودائع المصرفية: يرتبط ظهور وظيفة قبول الودائع في المصارف تاريخياً بتطور نشاط الصيارفة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار ورجال الاعمال وكل من يرغب في الحفاظ على امواله من الضياع او السرقة، فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الاموال في خزائنهم مع تسليم المودع ايصالا يتضمن مقدار وديعته، وكان المودع إذا اراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الايصال، وياخذ الوديعة (الشمري، ٢٠٠٩: ٤)، وبمرور الزمن أصبحت لدى المصارف أهم أدوات تجميع الادخارات من الأفراد والمؤسسات على شكل ودائع بأشكالها المختلفة وتحويلها إلى الأشخاص والمؤسسات وخلق الحقوق (Brigham & Houston, 2000: 199). ولهذا يعد نشاط (قبول الودائع ومنح القروض) الذي يمارسه المصارف التجارية مهم لضمان سير الاقتصاد بكل جوانبه بسلاسة وكفاءة (Mishkin, 2004: 201).

تعد الوديعة تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد انذار أو في تاريخ استحقاق معين (ابو حمد، ٢٠٠٢: ١٣٥)، وهي أموال موضوعة في مؤسسة مصرفية على شكل ودائع وله الحق بالسحب على النحو المنصوص عليه في شروط واحكام الحساب، فالوديعة هي التزام على البنك للمودع (الشخص أو المؤسسة الذي قام قام بالايداع فهو اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع حين الطلب أو حين يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة (هندي، ٢٠٠٠: ١٤٧)، وعرف بأنها ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون ما هي الا نقود يمكن استخدامها لأبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسة، علماً بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لأيداع الأفراد أموالهم فقط، وأنما ايضاً نتيجة لأقراض المصارف للأفراد (شاهين والأعرج، ٢٠١٠ :١١)، وعرفت الوديعة من قبل قانون التجارة العراقي المرقم (٣٦) للعام ١٩٨٤ بانها عقد بين المصرف والمودع الذي بمقتضاه يتيح للمصرف تملك الاموال المودعة لديه والتصرف بها بما يتلائم مع انشطته المهنية وتعهده باعادتها الى المودع حين الطلب او حين أنتهاء مدة العقد أو باخطار (اللامي، ٢٠١٦: ٣٦٤).

تشكل الودائع النسبة الأكبر من مصادر تمويل المصارف ومطلوباتها، وهي تساهم بشكل فعّال في عملية التنمية الاقتصادية، فارتفاع حجمها يعكس ميل الأفراد الى التوسع في الادخار والاستثمار وتزداد قدرة المصارف على منح الائتمان مما ينتج عنه زيادة في عدد المشاريع وارتفاع في الناتج القومي (الدعمي وجواد، ٢٠١٣: ٢٢٣)، ولهذا تسعى المصارف الى تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والأدخاري والعمل على التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط أجراءات التعامل (اللوزي واخرون، ١٩٩٧: ١٣١).

ثانياً. أهمية الودائع المصرفية: تعد الودائع من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية، بسبب أمكانية سحبها من قبل المودع في أي وقت يشاء سواء كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية أو نقداً بالنسبة للودائع فهي تعد أكثر خصوبة وأقل تكلفة من رأس المال والاحتياطات كونها لا تدعم

الطاقة الاستثمارية لأن تكلفتها تفوق تكلفة الودائع المصرفية (اللامي، ٢٠١٦: ٣٦٧)، وتعد الودائع وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية لأنها تحجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك الذي يحقق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية (الدعمي وجواد، ٢٠١٣: ٢٤٧)، وتمثل الودائع المصرفية نسبة كبيرة جداً من موارد المصارف التجارية وغالباً ما تكون هذه الودائع بدون فائدة او بفائدة رمزية، كما توفر الودائع عائداً مجزياً للمودع يتناسب وطول أجل وديعته (ابو حمد، ٢٠٠٢: ١٤١).

ثالثاً. العوامل المؤثرة في جذب الودائع:

تتلخص هذه العوامل في الآتي: (حمد، ٢٠١٥: ٢٧-٢٨)، (عبدالسميع، ٢٠١٠: ١٤٤)

١. **نمو الوعي المصرفي:** حيث تدل الاحصائيات والبيانات ان الاهتمام بالأنظمة المصرفية، والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة اكثر منها في البلدان النامية، فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة المصرفية عالية تميل انظمتها المصرفية الى النمو والازدهار.
٢. **الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي**: والذي يؤدي بالمحصلة النهائية إلى زيادة الثقة بالجهاز المصرفي، وزيادة الاقبال والتعامل مع المصارف، حيث تحتاج المصارف لكي تنمو وتزدهر إلى بيئة مستقرة.
٣. **السمات المادية والشخصية للمصرف:** إذ يفضل الأفراد التعامل مع المصارف الناجحة وذات السمعة الحسنة والتي تواكب التطورات التي تحدث في العالم سواء اكان ذلك متعلقا ببناية المصرف او بالأجهزة والحاسبات الالية التي يستخدمها المصرف.
٤. **تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين:** حيث تلجأ المصارف كجزء من استراتيجيتها إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة، ولو بشكل طفيف لديها، لتكون قادرة على مواجهة المنافسة، أو أن تستحدث نظم إيداع جديدة مثل، الميزة التأمينية للودائع، أو ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف.
٥. **تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية:** سواء عند فتح الحساب الجاري أو فتح حسابات التوفير، أو عند الايداع في الحساب أو عند السحب منه، وفي إطار التسويق المصرفي، نجد إن المصارف تهتم كثيرا في الترويج لخدماتها، كما تعير اهتماما للعلاقات العامة والاهتمام بالزبائن وتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها بهدف تقديم افضل الخدمات لجمهور الزبائن.
٦. **موقع المصرف:** أصبح للموقع تأثير على قدرة المصرف في جذب الودائع بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان إلى آخر، وازدياد حركة المرور، فالمقترض قد لا يهتم بموقع المصرف، أي إنه مستعد للانتقال ولمسافات طويلة للحصول على القروض، ولكن المودع قد يهمه كثيراً موقع المصرف بقدر ما يهمه قربه منه.
٧. **السياسات الرئيسة وقوة المركز المالي للمصرف:** كلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف سليمة وصائبة، كلما دل ذلك على كفاءة ومهارة الادارة، فالمصرف الذي يتمتع بسيولة جيدة في الأوقات العصيبة، تكون سمعته بين الجمهور جيدة، وفي هذه الحالة هذه يستطيع اجتذاب الزبائن المحتملين، ويزيد من ولاء الزبائن القائمين.

رابعاً. مفهوم الائتمان النقدي: لقد تعددت المفاهيم التي تطرقت الى مفهوم الائتمان، فمنهم من يعتبرها المحور الأساسي لعمل المصارف وأنه يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع وذلك لأن اقراض المصرف لزبائنه يعني انه وضع أرصدة سبق أن أودعت لديه، وبذلك يكون قد بعث فيها الحياة وحوَّلها من مال عاطل الى مال يدر أيراد (السبك، ٢٠١١: ٧)، وهو اتفاق بين المقترض والمقرض يقدم بموجبه المقرض مبلغاً من المال الى المقترض خلال فترة زمنية محددة مسبقاً مقابل فائدة ويلتزم المقترض باسترجاعه مع الفوائد في الوقت المتفق عليه (عقل، ٢٠٠٦: ١١٨)، وعرف بانها عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح الى زبائن المصرف، وذلك بموجب اتفاق بين المصرف والمقترض والذي يتم بموجبه قيام المصرف بأقراض الزبون مبلغاً من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم وهو يقوم على عنصرين اساسيين هما: الثقة والمدة (فتيحة، ٢٠١٥: ٧).

خامساً .أهمية الائتمان النقدي: يؤدي الأئتمان المصرفي دوراً فعّالاً وبالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كونه يعمل على إشباع الأحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية، إذ يمول مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية وفقاً لاحتياجاتها وبالتالي المساهمة في زيادة الانتاجية، كما أنه يمثل الجانب الأكبر من موجودات المصرف، فهو المجال الأكثر جاذبية للأستثمار (فائق، ٢٠١٥: ١٧)، وتستخدمه السلطات النقدية للرقابة على نشاط المشروعات عن طريق الأرصدة الائتمانية المخصصة لها كما يعد وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر (أدريس، ٢٠١٦: ٤-٥).

سادساً. وظائف الائتمان المصرفي: يقوم الائتمان النقدي بوظائف عديدة ومؤثرة للعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهو يقوم بوظيفة الانتاج حيث يتطلب الاستثمار الانتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس الأموال والذي يصعب توفيرها من الادخارات الفردية، بالاضافة الى وظيفة تمويل الاستهلاك وهو حصول المستهلكين على السلع الأستهلاكية الحاضرة بالاجل الأمر الذي يؤدي الى زيادة العرض الكلي وبالتالي الى زيادة رقعة السوق (فتيحة، ٢٠١٢: ٨)، كما يقوم الائتمان النقدي بوظيفة تسوية المبادلات وابراء الذمم من خلال مكونات عرض النقود ووسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من اجمالي مكونات عرض النقد، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وتبرئة الذمم بين الاطراف المختلفة، كما أن قيام المصارف بأيجاد الودائع واستحدام أدوات الائتمان الآخرى من أوراق مالية و كمبيالات ساعده كثيراً على تسهيل عمليات المبادلة و توسع حجمها (فائق، ٢٠١٥: ٢٣).

سابعاً. العوامل المحددة لمنح الأئتمان: وتتمثل هذه العوامل في الآتي (أل شبيب، ٢٠١٢: ١٩٥):

١. **العوامل الخاصة بالمصرف:** كالمركز الائتماني للمصرف والسياسة الائتمانية له وأنواع القروض المطلوبة ومجالات الاختصاص ومستوى أتخاذ القرار في منح القروض والتسهيلات المصرفية والصلاحيات المفوضة في هذا الشأن والمركزية المعاصرة وتكاليف منح القروض والمصاريف الادارية الاخرى و الجدوى الاقتصادية من منح القروض.
٢. **العوامل الخارجية** مثل التعليمات والتشريعات القانونية والشروط المقيدة الصادرة عن المصرف المركزي لمنح الائتمان والعمل المصرفي، بالاضافة الى العوامل الاقتصادية من الرواج والكساد والازمات الاقتصادية والعوامل السياسية وأهمها الاستقرار السياسي.
٣. **العوامل الخاصة بالزبائن** كحداثة عمل الشركة أو الزبون، طبيعة الزبائن وعدم توفير البيانات عن نشاطهم ودرجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب الزبون.

المبحث الثالث: الاطار التطبيقي للبحث

أولاً. توصيف متغيرات البحث: أن نمو الائتمان النقدي والودائع في المصرف تعطي صورة عن تطورها وتاثيرها في الاقتصاد وكذلك عن طبيعة العلاقات والخدمات المالية بينها وبين الافراد والوحدات الاقتصادية داخل المجتمع، والجدول (١) يلخص حجم الودائع لدى المصارف عينة البحث خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨.

الجدول (١): حجم الودائع لدى المصارف عينة البحث للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨ (مليون دينار)

المصرف / السنة	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	بغداد	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	سومر التجاري	معدل السنة
٢٠٠٤	١٣٤,٠٣٧	٣٣,٢٠٩	٤٩,٠٠٦	٧,٣٠٥	٦٢,٨٢٣	٤,٨٣٧	٤٨,٥٣٦
٢٠٠٥	٢٧٦,٥٤٢	٨٤,٤١٨	٢٤٦,١٢٧	٢٨,٣٤٧	٨٦,١٥٣	٧,٦٣٦	١٢١,٥٣٧
٢٠٠٦	٢٣٩,٣٤٨	٧٨,٨٦٤	٢٤٢,٣١٧	١٣,٥٦٣	١١٩,٥٢٢	١٣,٤٦٥	١١٧,٨٤٧
٢٠٠٧	٣٣٣,٠٥٧	٩٦,٥٥٩	٢٥٥,٤٧٤	٢١,٨١٦	٧٦,٢٣٧	١٦,٧٦٨	١٣٣,٣١٩
٢٠٠٨	٤٣١,١٠٠	٨٩,٣٣٨	٤٠٤,١٧٧	٣٧,٥١٩	٩٩,٨٢٥	٢٢,٤٧٧	١٨٠,٧٤٠
٢٠٠٩	٤٥٢,٥١٥	٨٦,٨٩٣	٦٦١,٦١٩	٤٠,٣٠٨	١١٨,٩٥٢	٢٩,٠٢١	٢٣١,٥٥١
٢٠١٠	٤٦٣,٣٢٧	٨٠,٢٧٢	٨٠٤,٦٨٨	٥١,٧٠٦	١٣٩,٠١٤	٣٨,٥٩٦	٢٦٢,٩٣٤
٢٠١١	٥٠٥,١١٨	٨٣,٤٣٠	٦٩٩,٣٦٩	٧٥,٧٢٠	١٨٧,٢٢٥	٥١,٧٧٨	٢٦٧,١٠٧
٢٠١٢	٦١٥,٧٨٤	١١٢,٠٧٨	١,٠٤٦,٧١٩	١٥٤,٨٣٨	١٩٣,٣٠٨	١٠٤,٩٥٧	٣٧١,٢٨١
٢٠١٣	٥٥١,٨٥٦	٩٦,٦٩١	١,٣٩٣,٥٩٩	٣٦٠,٣٢٩	٢٨٣,٢٨٨	١٠٥,٢٥٤	٤٦٥,١٧٠
٢٠١٤	٣٥٨,١١٨	١٣١,٠٦٣	١,٤٩١,٥٩٩	٣٣٨,٢٦٨	٢٥٦,٧٣٦	١٣٥,٦٩٤	٤٥١,٩١٣
٢٠١٥	٣٣١,٦٦٦	٩٠,٦٦٢	٨٩٧,٣١١	٢٥١,١٧٩	٢٥٠,٠٢٦	٨٤,٦٣١	٣١٧,٥٧٩
٢٠١٦	٢٥١,٨٤٠	١٢١,٢٢١	٨٢٧,٩٢٦	١٦٢,٠١٧	٢٥٤,٠٠٣	٦٧,٦٦٣	٢٨٠,٧٧٨
٢٠١٧	٣٢٤,٥٨٥	١٣٤,٢٢٧	٧٤٧,٩٩٩	١٨٤,٧٢٩	٢٤٦,٠٠٦	٨٩,٧٧١	٢٨٧,٨٨٦
٢٠١٨	٤٢٩,٦٠٣	١٣٥,٥٥٢	٧٨٦,٣٨٦	١٩٠,٧٣٢	٢٣٨,٥٨٤	٨٠,٧٤٥	٣١٠,٢٦٧
معدل المصرف	**٣٧٩,٩٠٠**	**٩٦,٩٦٥**	**٧٠٣,٦٢١**	**١٢٧,٨٩٢**	**١٧٤,١١٣**	**٥٦,٨٨٦**	**٢٥٦,٥٦٣**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية.

يظهر الجدول (٢) ان مؤشر حجم الودائع لدى المصارف عينة البحث متذبذب خلال فترة الدراسة، وسجل المعدل العام لحجم الودائع ولجميع المصارف عينة البحث للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨ بمبلغ (٢٥٦,٥٦٣) مليون دينار، وسجل أعلى قيمة في عام ٢٠١٣ حيث بلغ (٤٥٦,٩١٣) مليون دينار، في حين أن اقل كانت (٤٨,٥٤٦) مليون دينار في العام ٢٠٠٤. أما المعدل العام لحجم الودائع لكل مصرف على حدى فقد جاء مصرف بغداد بالمرتبة الاولى بمعدل (٧٠٣,٦٢١) مليون دينار، أما مصرف سومر فقد جاء بالمرتبة الأخيرة بمعدل (٥٦,٨٨٦) مليون دينار.

وفيما يتعلق بحجم الائتمان النقدي لدى المصارف عينة البحث فقد كان حسب الجدول ٢.

الجدول (٢): حجم الائتمان النقدي للمصارف المبحوثة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨ (مليون دينار)

المصرف / السنة	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	بغداد	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	سومر التجاري	معدل السنة
٢٠٠٤	٣٦,٧٢٣	١٤,٤٨٢	١٧,٣٣٧	٣,٥٤٨	٤١,٤٧٠	٥,٦٣٣	١٩,٨٦٦
٢٠٠٥	٢٦,٥٧٠	٢٥,٠٤٤	٩٨,٦٤٢	٣,٥٨٧	٥٣,٥٨٢	١٦,٧٥٦	٣٧,٣٦٤
٢٠٠٦	٢١,٨١٦	٢٥,٧٠٦	٤٨,٥١٧	٧,٢٣١	٤٥,٥٢٨	١٥,٠٦٦	٢٧,٣١١
٢٠٠٧	١٨,٥٠٢	٢٣,٤٣٤	٥٨,١٠١	٧,١٩٥	٢٤,٣٦٨	١١,٨٥٨	٢٣,٩١٠
٢٠٠٨	١٦,٥٣٩	١٠,١٤٤	٤٧,٣٦٧	١٠,٤٥٧	١٣,٠٦٥	١٦,٧٥٠	١٩,٠٥٤
٢٠٠٩	٦٣,٨٠٠	٦,٦٦١	٧٩,٥٠٥	١٨,٥٧٤	٢٥,٤٤٥	٤٦,٩٧٤	٤٠,١٦٠
٢٠١٠	١٤٢,٦٣١	٣٦٠	١٨٠,٨٠٠	٣٦,٩٧٣	٨٢,٣٢٧	٤٩,١٨٢	٨٢,٠٤٦
٢٠١١	١٩٠,٧٥٧	٨٢٩	١٤٩,٧٨٢	٥١,٥٨٤	١٢٦,١٣٩	٧٥,٥٤٩	٩٩,١٠٧
٢٠١٢	١٩٨,٣٥٠	٢,٣١١	١٤٧,٤٠١	٦٩,٠٩٤	١٨٠,٥٧٦	٧٤,٦٩٢	١١٢,٠٧١
٢٠١٣	٢٠٨,٨٦٨	٣,٩٥٦	٢١٩,١٧٠	١١٦,٢٨٩	٢٤٤,١٦٣	١٠٥,٤٧٢	١٤٩,٦٥٣
٢٠١٤	١٨٧,٨٦٥	٧,١٥٤	٢٢٨,٩٠٤	١٦٥,٤٧٧	١٦٥,٤٦٩	١٤٣,٠٥٠	١٤٩,٦٥٣
٢٠١٥	١٤٩,٩٢٥	٩,٨٣٥	٢٣٧,٩٢٣	١٧٩,٥١٦	١٢٣,٢٤٢	١١٣,٩٠٩	١٣٥,٧٢٥
٢٠١٦	١١٣,٧١٣	٩,٩٠٤	١٩٥,٠٦٦	١٢٤,٦٨٣	١٠٣,٤٠١	١٠٨,٠٦٢	١٠٩,١٣٨
٢٠١٧	١٠٠,٢٥٢	١٠,٧٨٩	١٦٩,٥٧٩	١٣٤,٣٥٦	١١٨,٧١٢	٩٤,٧٣٨	١٠٤,٧٣٨
٢٠١٨	٩٤,٥٧٣	١١,٩٣٣	١٦١,٩٥٥	٧٦,٨٢٨	١٤١,٠٥٩	٧٨,٩٣١	٩٤,٢١٣
معدل المصرف	**١٠٤,٧٢٦**	**١٠,٨٣٦**	**١٣٦,٠٠٣**	**٦٧,٠٢٦**	**٩٩,٢٣٦**	**٦٣,٧٧٥**	**٨٠,٢٦٧**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية.

يبين الجدول (١) وجود تذبذب في مؤشر الائتمان النقدي لدى المصارف عينة البحث والسبب يعود الى مرور الاقتصاد العراقي بأزمات مالية وأمنية مما أثرت سلباً على جميع القطاعات ومنها القطاع المصرفي، فقد ارتفع المعدل العام للأئتمان النقدي (معدل الصناعة) في عام ٢٠٠٥ بمبلغ (٣٧,٣٦٤) مليون دينار بعد أن كان (١٩,٨٦٦) مليون دينار في العام ٢٠٠٤ وبزيادة (١٧,٧٦٨) مليون دينار، وسبب ذلك يعود الى التحسن النسبي في معظم القطاعات الاقتصادية في العراق ومنها القطاع المصرفي بعد صدور العملة العراقية الجديدة وصدور قانون المصارف (٥٦) في العام ٢٠٠٤ وانخفض في العام ٢٠٠٦ الى (٣٧,٣١١) مليون دينار واستمر الانخفاض لغاية عام ٢٠٠٨، ففي العام ٢٠٠٧ بلغ (٢٣,٩١٠) مليون دينار ثم الى (١٩,٠٥٤) مليون دينار في العام ٢٠٠٨ وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية وتأثيرها المباشر على القطاع المصرفي مما دفعت المصارف العراقية الى أتباع السياسة المتحفظة في منح الائتمان، ثم شهدت تحسناً وارتفع في العام ٢٠٠٩ الى (٤٠,١٦٠) مليون دينار وتوالت هذه الزيادة لغاية عام ٢٠١٤ حيث بلغ (١٤٩,٦٥٣) مليون دينار، ويرجع ذلك الى ان العراق شهد خلال هذه الفترة تحسناً نسبياً في معظم القطاعات الاقتصادية واستقرار أسعار النفط العالمية، وفي العام ٢٠١٥ نلاحظ وجود انخفاض هذا المعدل حيث سجل (١٣٥,٧٢٥) مليون دينار واستمر هذا الانخفاض لغاية العام ٢٠١٨ ليصل الى (٩٤,٢١٣) مليون دينار، يعزى ذلك الى ما شهده العراق من أوضاع أمنية غير مستقرة في عام ٢٠١٤ متمثلة في استيلاء الجماعات الارهابية واحتلالها ثلثي الأراضي العراقية، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المصارف.

أما فيما يتعلق بالمعدل العام للائتمان النقدي لكل مصرف فقد سجل مصرف بغداد أعلى معدل وكان (١٣٦,٠٠٣) مليون دينار في حين ان المصرف التجاري العراقي سجل أدنى قيمة وهي (١٠,٨٣٦) مليون دينار.

ثانياً. معدل اقراض الودائع لدى المصارف (عينة البحث): يشير معدل اقراض الودائع الى مدى نجاح الادارة في تشغيل ودائع المصرف في العمليات التي تدر أعلى الارباح من جهة ومدى مساهمة ودائع المصرف في الائتمان النقدي التي يقدمها الى زبائنه من جهة أخرى، ويتم استخراجه بقسمة مجموع الائتمان النقدي على مجموع الودائع، وكانت النتائج لدى المصارف المبحوثة حسب الجدول (٣).

الجدول (٣): معدل اقراض الودائع لدى المصارف عينة البحث للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨ (نسبة مئوية)

المصرف / السنة	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	بغداد	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	سومر التجاري	المعدل السنوي
٢٠٠٤	٢٧,٤٠	٤٣,٦١	٣٥,٣٨	٤٨,٥٦	٦٦,٠١	١١٦,٤٧	٥٦,٢٤
٢٠٠٥	٩,٦١	٢٩,٦٧	٤٠,٠٨	١٢,٦٥	٦٢,١٩	٢١٩,٤٤	٦٢,٢٧
٢٠٠٦	٩,١١	٣٢,٦٠	٢٠,٠٢	٥٣,٣٢	٣٨,٠٩	١١١,٨٩	٤٤,١٧
٢٠٠٧	٥,٥٦	٢٤,٢٧	٢٢,٧٤	٣٢,٩٨	٣١,٩٦	٧٠,٧٢	٣١,٣٧
٢٠٠٨	٣,٨٤	١١,٣٥	١١,٧٢	٢٧,٨٧	١٣,٠٩	٧٤,٥٢	٢٣,٧٣
٢٠٠٩	١٤,١٠	٧,٦٧	١٢,٠٢	٤٦,٠٨	٢١,٣٩	١٦١,٨٦	٤٣,٨٥
٢٠١٠	٣٠,٧٨	٠,٤٥	٢٢,٤٧	٧١,٥١	٥٩,٢٢	١٢٧,٤٣	٥١,٩٨
٢٠١١	٣٧,٧٦	٠,٩٩	٢١,٤٢	٦٨,١٢	٦٧,٣٧	١٤٥,٩١	٥٦,٩٣
٢٠١٢	٣٢,٢١	٢,٠٦	١٤,٠٨	٤٤,٦٢	٩٣,٤١	٧١,١٦	٤٢,٩٣
٢٠١٣	٣٧,٨٥	٤,٠٩	١٥,٧٣	٣٢,٢٧	٨٦,١٩	١٠٠,٢١	٤٦,٠٦
٢٠١٤	٥٢,٤٦	٥,٤٦	١٥,٣٥	٤٨,٩٢	٦٤,٤٥	١٠٥,٤٢	٤٨,٦٨
٢٠١٥	٤٥,٢٠	١٠,٨٥	٢٦,٥٢	٧١,٤٧	٤٩,٢٩	١٣٤,٥٩	٥٦,٣٢
٢٠١٦	٤٥,١٥	٨,١٧	٢٣,٥٦	٧٦,٩٦	٤٠,٧١	١٥٩,٧١	٥٩,٠٤
٢٠١٧	٣٠,٨٩	٨,٠٤	٢٢,٦٧	٧٢,٧٣	٤٨,٢٦	١٠٥,٥٣	٤٨,٠٢
٢٠١٨	٢٢,٠١	٨,٨٠	٢٠,٥٩	٤٠,٢٨	٥٩,١٢	٩٧,٧٥	٤١,٤٣
معدل المصرف	**٢٦,٩٣**	**١٣,٢٠**	**٢١,٦٢**	**٤٩,٨٩**	**٥٣,٣٨**	**١٢٠,١٧**	**٤٧,٥٣**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية.

أظهرت نتائج الجدول (٣) بأن مؤشر نسبة الائتمان النقدي الى الودائع للمصارف عينة البحث متذبذب خلال فترة الدراسة، والسبب يعود الى الأحداث التي تعرض لها العراق كالأزمة المالية في سنة ٢٠٠٧ وهبوط أسعار النفط العالمية وكذلك الأزمة الامنية في عام ٢٠١٤ مما أثّرت وبشكل مباشر على القطاع المصرفي، وأشّرت النتائج بان المعدل العام لنسبة الائتمان النقدي الى الودائع لدى المصارف المبحوثة خلال فترة الدراسة بلغ (٤٧,٥٣%) وهذا يشير الى أن جميع المصارف كانت متحفظة في سياساتها بمنح الائتمان.

أما فيما يخص كل مصرف على حدى فقد تجاوز مصرف سومر عن المعدل العام لتوظيف الودائع بمعدل (١٢٠,٥٣%)، في حين سجل المصرف التجاري العراقي اقل معدل عن المعدل العام بلغ (١٣,٢٠%)، أما اذا اخذنا معدل توظيف الودائع للسنوات كلاً على حدى نرى ان أفضل عام كان ٢٠٠٥ حيث بلغ (٦٢,٧٧%) ويرجع ذلك الى ان هذا العام كان بداية الانتعاش الاقتصادي في العراق من حيث اصدار العملة الجديدة والتحسن في الوضع الامني وسن قوانين تخدم المصارف ومنها قانون (٥٦) لسنة ٢٠٠٦ السابق ذكره، أما عام ٢٠٠٨ فقد سجل اقل نسبة في توظيف الودائع حيث بلغ (٢٣,٧٣%) والسبب في ذلك هو تأثر القطاع المصرفي العراقي بالأزمة المالية العالمية. أما فيما يتعلق بمقارنة نسبة اقراض الودائع لدى المصارف المبحوثة الى المعيار الذي حدده المصرف المركزي العراقي والبالغ (٧٠%) بقراره المرقم ١٥٣٣ في ٢٠١٦/١/١٧ (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦: ٣٤)، فقد كان المعدل العام لنسبة الائتمان النقدي الى الودائع لعينة البحث (٤٧,٥٣%) وهي أقل من المعيار المحدد بمقدار (٢٢,٤٧%) وهذا يشير الى ان جميع هذه المصارف كانت متحفظة في منح الائتمان وانها تفضل الاحتفاظ بالسيولة أكثر.

ثالثاً. تحليل العلاقة والأثر بين متغيرات البحث واختبار فرضياته: بهدف قياس واختبار مدى صحة فرضيات البحث، تم بناء أنموذج الذي يعتمد على استخدام الانحدار Regression للمتغير التفسيري (المستقل) مع المتغير الداخلي (التابع)، ويقوم الأنموذج على ادخال حجم الودائع كمتغير مستقل x، وحجم الائتمان النقدي كمتغير تابع y، وفيما يتعلق باختبار معنوية الأنموذج تم استخدام قيمة (F)، وذلك من خلال المقارنة بين قيمتها المحسوبة والجدولية، فاذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة (f) الجدولية فنقبل الفرضية الصفرية التي تنص بوجود علاقة تأثير معنوية بين متغيرات الدراسة، أما اذا ظهرت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تأثير معنوي بين متغيرات البحث، وتم استخدام R^2 لمعرفة المقدار الذي يفسره المتغير المستقل في المتغير التابع، وعليه يمكن صياغة شكل معادلة الانحدار للمتغير المستقل مع المتغير التابع على النحو الآتي:

$$y = a + (\beta x)$$

حيث أن :

a: قيمة الثابت وتمثل قيمة المتغير y عندما تكون قيمة المتغير x تساوي صفر

β: هي مقدار التغير في y لكل وحدة زيادة او نقصان في x (ميل الانحدار-Slope)

y: المتغير المعتمد الائتمان النقدي

x: المتغير المستقل الودائع

الجدول (٤): نتائج تحليل الارتباط والأثر بين متغيرات البحث

المتغير المستقل / المتغير التابع	R	R^2	β	Sig	F المحسوبة	f الجدولية	معنوية العلاقة
	.927** Sig= 0.000	0.859	0.369	0.000	85.459	3.46	علاقة معنوية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية (برنامج SPSS).

يتضح من خلال معطيات الجدول (٤) وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع وحجم الائتمان المصرفي في المصارف المبحوثة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٩٢٧) وهي قيمة معنوية عند مستوى (٠,٠٥)، وهذا يشير إلى أنه كلما تطور حجم الودائع أدى ذلك الى تطور حجم الائتمان المصرفي فيها بنسبة جيدة تقدر بـ (٩٢,٧%)، وبناءاً على هذه النتيجة يتحتم على ادارات المصارف التجارية اتباع كافة الاساليب لتشجيع الأفراد في ايداع أموالهم الفائضة لديها كفتح فروع جديدة والتسهيل من اجراءات الايداع وغيرها من التسهيلات والتحفيزات وتوجيه تلك الودائع الى ائتمانات وقروض والتي من شانها أن تؤدي الى تحريك عجلة النمو الاقتصادي نحو التطور والذي سينعكس بشكل ايجابي على كافة أفراد المجتمع سواء كانوا مودعين أو مقترضين، وتشير نتائج الجدول أعلاهالى أن قيمة (F) المحسوبة لمتغير الائتمان النقدي لدى المصارف المبحوثة تساوي (٨٥,٤٥٩) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية التي بلغت (٣,٤٦) وهي ذات دلالة احصائية اذا ما قورنت بمستوى المعنوية المقبولة للدراسة والبالغة (٠,٠٥)، وفيما يتعلق بمقدار درجة تفسير متغير حجم الودائع في التغير الحاصل في حجم الائتمان النقدي، تم الاعتماد على قيمة (R^2) والتي بلغت (٠,٨٥٩) حيث تشير إلى أن المتغير المستقل استطاع أن تفسر ما نسبته (٨٥,٩٪) من التغيرات الحاصلة في حجم الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية عينة البحث والباقي (١٤,١%) يعود إلى عوامل اخرى لم يتضمنها أنموذج الدراسة، وهذا يعني بأن درجة التأثير للمتغير التفسيري او المستقل كانت مرتفعة على المتغير التابع، وبالتالي يتم دحض فرضية العدم القائلة (لا يوجد تأثير معنوي ذي دلالة احصائية لحجم الودائع في الائتمان المصرفي) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص بوجود علاقة تاثير معنوي لحجم الودائع في الائتمان النقدي للمصارف المبحوثة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. تبين من الجانب النظري أن الأئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية له دور كبير في تحريك عجلة النمو الاقتصادي بتوفير الاموال اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، وبالتالي التاثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي والبطالة وعرض النقد وغيرها من المتغيرات.

٢. أظهرت نتائج البحث أن مؤشر الأئتمان النقدي الممنوح والودائع المصرفية متذبذب لدى المصارف التجارية في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٨ مما يعني تأثر النشاط المصرفي في العراق بتغيرات البيئة المالية العالمية منها والمحلية على حد سواء.

٣. تبينت النتائج بأن نسبة اقراض الودائع لدى المصارف التجارية كانت أقل من المعيار الذي حدده المصرف المركزي العراقي مما يشير الى تبني جميع المصارف التجارية السياسة المحافظة في منح الائتمان، باستثناء مصرف سومر التجاري.

٤. أشارت نتائج التحليل الاحصائي بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بلغت (٩٢,٧%) بين الائتمان النقدي والودائع في المصارف التجارية العاملة في العراق.

٥. أظهرت النتائج وجود تاثير معنوي للودائع على حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق، حيث استطاعت الودائع أن تفسر ما نسبته (٨٥,٩%) من التغيرات الحاصلة في الائتمان.

ثانياً. المقترحات:

١. على المصارف التجارية القيام بالموائمة بين اهدافها الرئيسة المتمثلة بالربجية والسيولة والامان، حيث ان الاحتفاظ بالسيولة العالية لا تخدم أهداف المصرف خاصة في الأجل الطويل.
٢. على ادارات المصارف التجارية الاهتمام بدورها التمويلي للوحدات الاقتصادية سواءاً كانوا أفراد أو شركات ولما له من دور ايجابي وفعّال في عملية التنمية الاقتصادية.
٣. على ادارات المصارف التجارية العمل وبشتى الطرق والاساليب على استعادة ثقة أفراد المجتمع العراقي وشركاتها في ايداع ما لديها من فوائض مالية، وتوجيه تلك المدخرات الى الى ائتمان لتدخل في صلب العملية الاقتصادية وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق.
٤. على المصارف التجارية العمل على ايجاد اليات مبسطة ومتطورة لتبسيط عمليات السحب والايداع، كزيادة عدد الفروع، ايصال الخدمة المصرفية الى نقاط بعيدة عن مراكز المدن أو ما يسمى بالتعمق المالي والاهتمام بالصيرفة الالكترونية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. تقارير البنك المركزي العراقي وسوق العراق للاوراق المالية للأعوام (٢٠٠٤-٢٠١٨).
٢. تقرير الأستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٨).
٣. أبو حمد، رضا صاحب (٢٠٠٢)، ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن.
٤. ادريس، بن بخمة (٢٠١٦)، دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصد مرباح-ورقلة، الجزائر.
٥. أل الشبيب، دريد كامل (٢٠١٢)، أدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، الاردن.
٦. حمد، ياسر باسل (٢٠١٥)، أثر أنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
٧. الدعمي، عباس كاظم وجواد، ميساء سعد (٢٠١٣)، دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (٢١)، المجلد (٣).
٨. السبك، صبري مصطفى حسن (٢٠١١)، القرض المصرفي كصورة من صور الائتمان وأداة للتمويل، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، مصر.
٩. شاهين، علي عبدالله والأعرج، رأفت علي (٢٠١٣)، تأثير أنشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني، المجلة العربية للادارة، العدد (٢)، المجلد (٣٣).
١٠. الشمري، صادق راشد، (٢٠٠٩)، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، بغداد.
١١. عبد السميع، أسامة السيد (٢٠١٠)، القروض والودائع المصرفية في ميزان الشريعة الاسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الأسكندرية، مصر.
١٢. عقل، مفلح محمد (٢٠١٤)، مقدمة في الأدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٣. فائق، افين، (٢٠١٥)، اثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطرة المحفظة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

١٤. فتيحة، سيداوى، (٢٠١٥)، أدارة مخاطر القروض المصرفية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقة، الجزائر.
١٥. اللامي، علي حسين نوري (٢٠١٦)، أثر الودائع في صافي دخل المصارف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٨).
١٦. اللوزي، سليمان أحمد وآخرون (١٩٩٧)، ادارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن.
١٧. هندي، منير ابراهيم (٢٠٠٠)، ادارة البنوك-مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

ثانياً. المصادرالأجنبية:

1. Brigham & Houston, (2000), Fundamentals of Financial Managementm, Prentice Hall International, 10th ed.
2. Mishkin, Frederic S. (2004), The economics of money, banking, and financial markets, The Addison-Wesley series in economics, 7th ed, USA.
3. Richard tuyishime D.Florence, (2015), The Effects of Deposits Mobilization on financial Performance in commercial Bank in Rwanda, International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research Vol (3), No (6).